تحويل التعليم في إفريقيا

نظرة عامة قائمة على الأدلة وتوصيات للتحسين على المدى الطويل

ملخص تنفيذي

© UNICEF/UN0487737/DEJONGH

من إعداد اليونيسف ومفوضية الاتحاد الإفريقي

يونيسف
لكل طفل

الإتحاد الأفريقي

تمهيد

يأتي هذا التقرير نتيجة لتعاون ناجح بين اليونيسف ومفوضية الاتحاد الإفريقي. ويهدف هذا التقرير إلى الإسهام في تيسير مناقشات رفيعة المستوى عن السياسات بين سلطات التعليم الوطنية والهيئات الإقليمية والقارية بشأن التحولات الاستراتيجية المحتملة والتدخلات الرامية لزيادة القدرة على الوصول إلى التعليم وتحسين نوعية التعليم والتعلُّم في أفريقيا. ويقدم التقرير تحليلاً يستند إلى الأدلة لوضع التعليم في إفريقيا مع النظر بعين الاعتبار لأهداف التنمية المستدامة وأهداف استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا (CESA ١٦-٢٥) بما يتفق مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وهو يلقي الضوء على التقدم المحرز في قطاع التعليم في القارة على مدار العقد الماضي (٢٠١٠-٢٠٢٠) مع الإشارة إلى التحديات المتبقية، وبخاصة في مجال المساواة.

يأتي هذا التقرير في وقت يواجه فيه السياق العالمي (أنظمة الصحة والتعليم والأنظمة المالية) تحديات ضخمة نتيجة جائحة فيروس كوفيد-١٩، ولا تعدّ القارة الإفريقية مستثناةً منها. على الرغم من أن معظم البيانات المقدمة في التقرير تسبق الجائحة، فإنها تصف أيضاً كيف استجابت بعض البلدان الإفريقية لأزمة فيروس كوفيد-١٩ بطرق مبتكرة، مثل تقديم التعليم عن بعد للأطفال والدمج بين الحلول عالية التقنية ومنخفضة التكلفة لضمان الاستمرار الآمن للتعلم أثناء إغلاق المدارس. ويمكن النظر للجائحة كفرصة لإعادة تصوّر التعليم في إفريقيا، ويشمل ذلك المدارس الآمنة والصحية والشاملة، وزيادة استخدام التقنيات الرقمية والمعلمين المدربين جيداً على إحياء هذه التقنيات لمساعدة الأطفال على التعلم.

روبرت جنكنز،
المدير العالمي، التعليم
اليونيسف

ومع وجود مثل هذه التركيبة السكانية الشابّة (٣ من كل ٥ أفارقة دون سن ٢٥عاماً)، فقد حان الوقت لأن تزيد من استثماراتها في التعليم حتى لا تفوت نافذة الفرصة الحالية.

تأمل اليونيسف ومفوضية الاتحاد الإفريقي أن تتمكن جميع الحكومات الإفريقية من اتخاذ إجراءات الآن لتحسين أنظمة التعليم لديها من خلال تخصيص التمويل بصورة أكثر عدلاً وكفاءةً على الرغم من الضغوط المالية الإضافية الناجمة عن جائحة فيروس كوفيد-١٩. وقد قال إليو كيبتشو، وهو الكيني الذي حقق الرقم القياسي العالمي في الماراثون، ذات مرة «إن أفضل وقت لزراعة شجرة كان منذ ٢٥ عاماً مضت. وثاني أفضل وقت لزراعة الشجرة هو اليوم.»

تهيب اليونيسف ومفوضية الاتحاد الإفريقي بجميع الحكومات الإفريقية أن تغتنم الفرصة وتجدد التزامها بتحسين حوكمة خدمات التعليم وكفاءتها من خلال التحول الرقمي، وإعادة تصوّر نظم التعليم واكتساب المهارات لتلبية احتياجات الاقتصاد الرقمي النامي.

صاحبة السعادة، أ.د. ساره آنيانغ آغبور،
مفوضة التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار،
مفوضية الاتحاد الإفريقي

الرسائل الرئيسية

التقدم الذي يحرزه أطفال أفريقيا هو تقدم للعالم كله

- بحلول منتصف هذا القرن، سوف تضم إفريقيا مليار طفل ومراهق دون سن ١٨ عاماً، أي ما يقرب من ٤٠ في المائة من إجمالي الأطفال والمراهقين في الفئة العمرية من ٠ إلى ١٨ عاماً على مستوى العالم.

- يمكن للتركيبة السكانية الشابة أن تكون مصدراً قوياً للنمو والتقدم في إفريقيا، وفي العالم كله أيضاً، إذا أتيحت للأطفال والمراهقين الفرص المناسبة للازدهار وتطوير كامل إمكانياتهم.

الوقت مناسب لاغتنام الفرص التي تتيحها التركيبة السكانية الشابة والسريعة النمو

- هناك إمكانيات رائعة لاستغلال البلدان الإفريقية لرأس مالها البشري، ولكن ينبغي أن تبذل الجهود الآن، في الوقت الحاضر، للاستثمار في تعليم الأطفال والشباب وتدريبهم. حينئذٍ فقط، يمكن للبلدان الإفريقية أن تضع نفسها في موضع يمكنها من الاستفادة من فوائد "العائد الديمغرافي" لزيادة الإنتاجية الاقتصادية – والذي يحدث عند وجود عدد كبيرة من السكان العاملين بالنسبة لعدد المُعالين – لفترة طويلة في المستقبل.

- تتسم فرصة اغتنام العائد الديمغرافي بالحساسية بالنسبة للوقت. ففي عام ٢٠٢٠، كان ٣ من كل ٥ أفارقة دون سن ٢٥ عاماً. وبحلول عام ٢٠٥٠، سيكون ١ من كل ٢ من الأفارقة في هذه الفئة العمرية. ولن تدوم هذه النسبة المرتفعة من الشباب والسكان الفاعلين إلى الأبد.

- التعليم هو إحدى الوسائل الحاسمة التي يمكن من خلالها تطوير رأس المال البشري في إفريقيا. يمكن أن يساعد الاستثمار في التعليم في كسر حلقات الفقر بين الأجيال وفي التنمية الاجتماعية-الاقتصادية. ويمكن للاستثمار في التعليم أن يؤدي إلى وجود قوى عاملة مؤهلة وقابلة للتوظيف تفي بمتطلبات أسواق العمالة من المهارات والكفاءات.

- يمّكن التعليم الأشخاص ويرتبط بمجتمعات محلية أكثر سلماً وبمشاركة مدنية أكبر وبنظم ديمقراطية أقوى.

أحرزت أفريقيا تقدماً كبيراً في إلحاق الأطفال بالمدارس

- خلال أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بذلت البلدان الإفريقية جهوداً لتحسين إتاحة التعليم – وأحرزت نتائج مذهلة. انخفضت نسبة الأطفال في سن المدرسة الابتدائية غير الملتحقين بالمدارس إلى النصف – من ٣٥ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ١٧ في المائة عام ٢٠١٩.

© UNICEF/UN0199174/NOORANI

- انخفضت نسبة الأطفال في سن المدارس الثانوية الدُنيا غير الملتحقين بالدراسة من ٤٣ في المائة إلى ٣٣ في المائة خلال العقدين الماضيين؛ أما بالنسبة للأطفال في سن المدارس الثانوية العليا، فقد انخفضت النسبة من ٦٣ في المائة إلى ٥٣ في المائة.

على الرغم من التقدم المُحرَز، لا يزال الكثير من الأطفال على هامش التعليم

- في عام ٢٠١٩، كان هناك ما يقرب من ١٠٥ مليون طفل في سن المدارس الابتدائية والثانوية غير ملتحقين بالدراسة في أفريقيا – ويمثل هذا ٤١ في المائة من الرقم العالمي.

- بالإضافة إلى ذلك، يترك الكثير من الأطفال المدرسة دون إتمام الدراسة. واحدٌ من بين كل ثلاثة أطفال في أي صف دراسي لا يكمل التعليم الابتدائي. ولا يتم التعليم الثانوي الأدنى سوى ٤١ في المائة من الصف الدراسي و٢٣ في المائة فقط بالنسبة للتعليم الثانوي الأعلى.

تظل نواتج التعلم المتواضعة تمثل تحدياً

- في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يعاني ٨٧ ي المائة من فقر التعلم وهم غير قادرين على قراءة وفهم نص بسيط حتى سن ١٠ أعوام.

- ينبع هذا من الأثر المشترك لارتفاع نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بالإضافة إلى نواتج التعلم المتدنية لمن هم في المدارس.

- في المتوسط، تبلغ نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الحد الأدنى من الكفاءة في نهاية الدراسة الابتدائية ٣٥ في المائة في القراءة و٢٢ في المائة في الرياضيات.

هناك حاجة مُلحّة للمعلمين المؤهلين

- تواجه إفريقيا عجزاً خطيراً في المعلمين المؤهلين. وسوف تحتاج القارة إلى ١٧ مليون معلمٍ إضافي لتحقيق التعليم الابتدائي والثانوي الشامل بحلول عام ٢٠٣٠.

- لتلبية الطلب المتزايد على التعليم، تتحول بلدانٌ كثيرة إلى توظيف معلمين غير مؤهلين وفي أحيان كثيرة غير مدربين. في عام ٢٠١٩، بلغ متوسط نسبة المعلمين المؤهلين لكل بلد في أفريقيا ٧٨ في المائة في مستوى ما قبل الابتدائي و٨٩ في المائة في المستوى الابتدائي و٨٠ في المائة في المستوى الثانوي. ويمثل هذا تهديداً خطيراً لجودة التعلم في المجمل، وبخاصة حين لا يكون مصحوباً بتدريب المعلمين أثناء الخدمة.

يتطلب القطاع الفرعي الخاص بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني مزيداً من الاستثمار

- لا تزال حكومات إفريقية كثيرة ملتزمة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، ولكن القطاع يظل قاصراً. في عام ٢٠١٩، بلغ متوسط عدد الملتحقين بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص في أفريقيا ٧٦٢ شخصاً بالمقارنة بعدد ٨٠١ شخصاً على المستوى العالمي.

- في المتوسط، بلغت النسبة المئوية للشباب ما بين سن ١٥ إلى ٢٤ عاماً المسجلين في التعليم المهني ٣ في المائة.

هناك تحديات خطيرة تواجه الإنصاف في التعليم: فالأطفال من الأسر الأشد فقراً هم الأكثر إقصاءً.

- يظل الفقر يمثل أحد الأبعاد الرئيسية للإقصاء من التعليم. يزيد احتمال إتمام طفل من أكثر الأخماس ثراءً للتعليم الابتدائي بمقدار ٨ مرات عن طفل من أشد الأخماس فقراً بين الأسر المعيشية. وتزيد هذه النسبة إلى ١٢ عند النظر إلى التعليم الثانوي.

- ولا يكفي عادةً إلغاء المصاريف الدراسية فقط لضمان التحاق الأطفال من أشد الأسر المعيشية فقراً بالدراسة. فهناك عوامل أخرى ينبغي أخذها في الاعتبار، مثل تكاليف الفرصة وعدم توافر المدارس أو مراكز التعلم في بيئتهم، والمعايير الاجتماعية السائدة.

التعليم يتعرض للهجوم: تمنع النزاعات والقضايا الأمنية الكثير من الأطفال من اتباع منهج تعليمي طبيعي

- تؤدي النزاعات وانعدام الأمن إلى تشريد السكان، ومنهم الأطفال الملتحقون بالمدارس. في غرب ووسط أفريقيا، أدت الهجمات المتعددة على الطلاب والمعلمين والمدارس، والبيئة الأمنية المتدهورة بشكل أعمل، إلى زيادة إغلاق المدارس. وبنهاية عام ٢٠٢٠، كانت ٩٦٠٠ مدرسة مغلقة نتيجة النزاعات، مما أدى إلى تعطيل تعليم ما يقرب من مليوني طالب في المنطقة.

- بالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تؤدي التحديات الأمنية المتزايدة إلى تحول التمويل العام بعيداً عن التعليم إلى الأولويات المتنافسة المتعلقة بالسلام والأمن.

الدروس الصعبة المُستفادة في مجال التعليم من جائحة فيروس كوفيد-١٩

- في أوج أزمة فيروس كوفيد-١٩، تعطل تعليم أكثر من ٩٠ في المائة من الطلاب في أفريقيا بسبب إغلاق المدارس. استجابت بعض البلدان الإفريقية لأزمة التعليم الناجمة عن فيروس كوفيد-١٩ بطرق مبتكرة، تشمل توفير التعليم من البعد من خلال مزيج من الحلول منخفضة التكلفة و/أو عالية التقنية، والتي تتراوح ما بين المواد التعليمية الورقية التي يصطحبها الطالب إلى المنزل، إلى إذاعة الدروس، باستخدام التلفاز والإذاعة والمنصات الرقمية بصورة رئيسية.

- ولكن نظم التعليم الإفريقية، في المُجمَل، ليست مستعدة بالقدر الكافي لضمان استمرار التعلم خارج المرافق التعليمية. أُقْصِيَ ما يقرب من ١٢١ مليون طالب، أي نحو نصف الطلاب، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحكم الواقع عن التعلم من بعد سواء رقميا أو من خلال الإذاعة نتيجة إما نقص السياسات التي تدعم التعلم من بعد رقميا أو من خلال الإذاعة، أو عدم امتلاك الأسر المعيشية للأصول اللازمة لاستقبال التعليم الرقمي أو الإذاعي.

- بالإضافة إلى ذلك، تفتقر بلدان كثيرة إلى البنية التحتية المناسبة والمعدات الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. فهناك ما يقرب من نصف المدارس الابتدائية في إفريقيا، على سبيل المثال، بلا مرافق لغسيل اليدين أو مصادر لمياه الشرب. وتؤدي مثل هذه الفجوات إلى صعوبة استئناف التعليم وجهاً لوجه في غرفة الدرس امتثالاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية والسلطات الصحية.

التوصيات الرئيسية

الوقت مناسب 'لإعادة تصور التعليم' في إفريقيا بناء على المنظور الذي يرى أن العودة إلى الوضع 'الطبيعي' الذي كان موجوداً قبل جائحة فيروس كوفيد-١٩ لن يكون كافياً. ويجب أن تنطوي إعادة تكريس أنفسنا لإفريقيا التي نصبو إليها على تنفيذ تدابير التعافي في التعليم التي تمتد إلى ما بعد سيناريو 'العمل المعتاد'.

يقدم هذا التقرير التوصيات التالية لتحويل أنظمة التعليم في أفريقيا نحو عام ٢٠٣٠ وما بعده:

١ المزيد من الإدماج في المدارس، مع إيلاء اهتمام خاص بالفئات التي تترك الدراسة

والوقت مناسب لأن تستكشف البلدان الإفريقية الأسباب الكامنة التي تجعل الأفراد في فئات معينة (مثل مَن هم في سن المدرسة الثانوية) لا يشاركون في التعليم. وينبغي تصميم سياسات محددة لخفض العوائق الكبرى التي يواجهها الشباب في الوصول إلى التعليم الثانوي. ويعد إنشاء سياسات تتوسع في التعليم الثانوي الإلزامي أحد التدابير التي تحقق ذلك، وكذلك جعل المناهج أوثق صلةً بسوق العمل. يمكن للحكومات أيضاً أن تنفيذ تدابير لتحفيز المزيد من المراهقين على البقاء في المدرسة، مثل برنامج الحماية الاجتماعية التي تشمل التحويلات النقدية وبدلات الأطفال.

٢ التركيز على التعلّم الأساسي من مرحلة مبكرة لرفع مستويات التعلّم.

يمكن للبلدان الإفريقية أن ترفع جودة التعليم الإجمالية من خلال التأكيد على التعليم الذي يركز على مهارات القراءة والرياضيات الأساسية في التعليم قبل الابتدائي والمدارس الابتدائية. وكلما بدأ التعلم مبكراً كان ذلك أفضل. يمكن للحكومات أن تدفع بالإلمام بالقراءة والكتابة والحساب وتسجيع المدارس على إيجاد طرق مبتكرة لتحسين مهارات التعلم الأساسية، حتى وإن كان ذلك يعني بعض الساعات أسبوعياً لتعليم الأطفال كيفية القراءة والحساب على المستويات المناسبة.

٣ إعطاء الأولوية للتوصيل الرقمي من أجل التعلم وتنمية المهارات

بالنسبة لوزارات التعليم، يعد تطوير الشراكات الاستراتيجية مع شركات الاتصالات ومقدمي خدمات الإنترنت (لتخفيض تكلفة الاتصال وخدمات البيانات على الهواتف المحمولة والخدمات العريضة النطاق) من الأمور الحاسمة لتنفيذ نُهُج التعليم والعلم المبتكرة التي تزيد من إتاحة موارد التعلم

© UNICEF/UNI366076/BOS

عبر الإنترنت لجميع الأطفال، ومنهم الفئات الأشد تهميشاً وضعفاً. ويعد التعاون بين وزارات التعليم والاتصالات أحد العوامل الرئيسية التي تمكّن من تحقيق هذا الهدف. وسوف يتطلب أيضاً الاستثمار في البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشراكات استراتيجية، تتم في أحسن صورة من خلال خارطة طريق واضحة ومنصة للتعاون بين الوزارات، مدعومة من أطر سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم الوطنية.

يلزم أيضاً أن تدعم موازنات التعليم تغيير المناهج لتكون مناسبة للأطفال والشباب الذين ينشؤون في عالم رقمي. ويمكن أيضاً تصميم المناهج المدرسية بحيث تزيد من تشجيع المهارات غير الإدراكية، مثل التفكير النقدي والإبداع والتعاون والذكاء العاطفي. ويجب أن تقر الحكومات بالحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص بتحسين برامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني – وفي الوقت الحالي يكاد توفير التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني يكون غير موجود تماماً على المستوى الثانوي الأدنى. ومالم يتغير هذا الوضع، لن تتسق مهارات الشباب مع احتياجات السوق لرعاية القوى العاملة.

٤ ينبغي أن تكون المدارس ملاذات آمنة وصحية للطلاب

في أعقاب جائحة فيروس كوفيد-١٩، أضحى إنشاء مبادئ توجيهية وبروتوكولات في مجال الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للمدارس أمراً ضرورياً. في الوقت الحالي، لا توجد مرافق لغسيل اليدين في نصف المدارس الإفريقية في إفريقيا تقريباً، ويشاهد نمطٌ مشابه في المدارس الثانوية. وللاستعداد للأزمات المستقبلية على نحوٍ أفضل، تحتاج البلدان الإفريقية إلى زيادة الاستثمار في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وإلى وضع بروتوكولات مُفصّلة بشأن تدابير النظافة الصحية في المدارس (تشمل غسيل اليدين واستخدام المعدات الواقية والممارسات لإعداد الطعام)، ووضع بروتوكولات يسهل فهمها فيما يخص تدابير التباعد الجسدي.

٥ إعطاء الأولوية لتدريب المعلمين، بما في ذلك المهارات الرقمية لعلم طرق التدريس

يعتبر المعلمون المؤهلون جزئاً لا يتجزأ من نظم التعليم القوية، وقد واجهت المدارس في شتى أنحاء إفريقيا عجزاً مزمناً في المعلمين المؤهلين. تحتاج البلدان الإفريقية إلى إعطاء الأولوية لإعادة تصميم برامج تطوير المعلمين لديها على جميع المستويات، ومنها المهارات الرقمية ومهارات طرق التدريس للتعليم الشامل والعالي الجودة والذي يركز على المتعلم. وكما أظهر إغلاق المدارس نتيجة فيروس كوفيد-١٩، أصبح من المهم للغاية الآن بالنسبة للمعلمين امتلاك مهارات تمكنهم من المعمل كمُيسرين للتعلم ومصممين للمادة التعليمية، باستخدام نطاق واسع من التقنيات لتلبية احتياجات الطلاب المتغيرة. ويعد توفير برامج تنمية المعلمين سواء قبل الخدمة أو أثنائها جزئاً لا يتجزأ من تحقيق هذا الهدف.

٦ تطوير آليات فعالة ومبتكرة لتمويل التعليم

في أعقاب الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كوفيد-١٩، من المتوقع أن يتعرض الإنفاق على التعليم للركود في الكثير من البلدان. ويعتبر تحسين الكفاءة أمراً رئيسياً لاستخدام الموارد المالية المحدودة. ولتجنب الآثار المدمرة على النواتج التعليمية الناجمة عن خفض الإنفاق الحكومي، يمكن للحكومات الإفريقية مراجعة سياساتها المالية وإعادة تخصيص الموارد في قطاع التعليم بشكل أكثر استراتيجية. ويمكن لعمليات تدقيق واستعراض الإنفاق على نظم التعليم، التي تتسم بالشفافية، أن تعطي رؤى متعمقة وتتيح تخصيص الموازنات على نحو أكثر كفاءة.

ومن المهم أن تقوم الحكومات باستثمارات قطاعية متوازنة على جميع مستويات التعليم. يمكن أن يستفيد صنّاع السياسات في إفريقيا من تخصيص المزيد من التمويل للقطاعات المهملة ولكنها حاسمة، مثل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، حيث تؤتي الاستثمارات المبكرة نتائجها على المدى الطويل. وبالنظر إلى الدور المتزايد للشركاء من القطاع الخاص في تمويل التعليم -والذي يمكن أن يجلب المساهمات المالية ويجعل أنظمة التعليم أكثر كفاءة – يمكن للحكومات الإفريقية أن تنظر في تحقيق في التنوع في أنواع شراكاتها مع القطاع الخاص. ولكن يجب أن تكون هذه النهج مدعومة بتدابير واضحة لضمان الحكم الرشيد.

٧ الاستثمار في تطوير نظم تعليم أكثر قدرة على الصمود

تحتاج البلدان الإفريقية إلى وضع خطط تعليم وطنية محسوبة التكلفة، ومدعومة بإطار نتائج قوي، من أجل تطوير نظم تعليم أكثر قدرة على التكيف – حتى يمكن أن يستمر التعليم الجيد والشامل تحت أي ظرف، وبلا انقطاع. هناك حاجة إلى نهج شامل تجاه إدارة التعليم، يدمج التقييم والتعليم والتعلم والإدارة والرصد والتقييم داخل نفس الإطار، حتى يمكن إنشاء أنظمة تعليم قوية.

ينبغي على الحكومات الإفريقية أيضاً أن تهدف إلى تعزيز قنوات التواصل وأنظمة التنسيق، حتى يمكن لأصحاب المصلحة في التعليم تبادل التعليقات واقتراح التحسينات. ويعني هذا أن على اللاعبين الرئيسيين على مستوى البلديات والمستوى دون الوطني والوطني أن يعملوا معاً ضمن عملية متناغمة.

٨ الاستثمار في تحسين بيانات التعليم وأنظمة معلومات إدارة التعليم

يعد امتلاك معلومات قائمة على الأدلة أمراً ضرورياً لإحراز التقدم. ويمكن أن تنشأ عقبات كبرى تحول دون إحراز التقدم نتيجة لنقص بيانات هامة، مثل البيانات الخاصة بمؤشرات نواتج التعلم. ويساعد إنتاج بيانات عالية الجودة على دعم وضع البرامج القائمة على الأدلة، وإثراء السياسات بالمعلومات ويتيح رصد تقدم البلدان بالمقارنة بالأهداف الوطنية والإقليمية والقارية. وهناك حاجة مُلحة لأن تستثمر البلدان الإفريقية في الموارد المالية والبشرية المخصصة للبنية التحتية لإدارة البيانات، حتى يمكنها الحصول على الأدلة وقياس التقدم المحرز. وعلى المستوى القاري، من المهم ضمان التناغم بين منتجي ومصادر بيانات التعليم المختلفين، من خلال إنشاء آليات تنسيق فعالة ومستودعات بيانات فاعلة على مستوى الجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الإفريقي.

الأرقام الرئيسية

تركيبة سكانية شابة وسريعة النمو: ٣ من كل ٥ أفارقة دون سن ٢٥ عاماً

في عام ٢٠٢٠، كان ٦٠٪ من سكان أفريقيا دون سن ٢٥ عاماً.

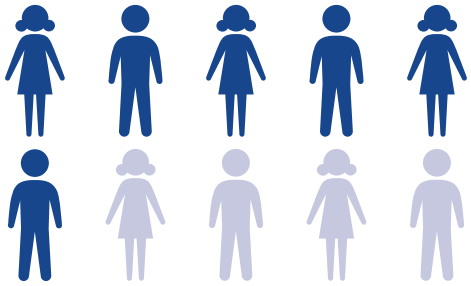

المصدر: الحسابات القائمة على التوقعات السكانية في العالم الصادرة عن الأمم المتحدة، إصدار عام ٢٠١٩

الأطفال من الأسر الأشد فقراً هم الأشد إقصاءً من التعليم.

هناك نسب غير معتادة لمعدلات إتمام التعليم في إفريقيا

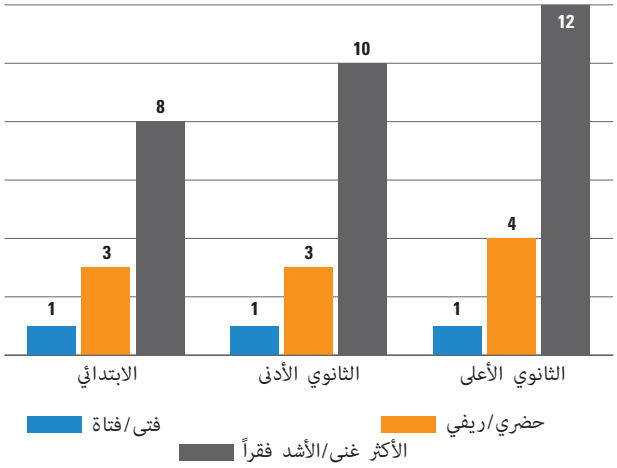

المصدر: الحسابات قائمة على بيانات من معهد الإحصاء التابع لليونسكو

على الرغم من التقدم المحرز في الإدماج في المدارس، لا تزال نسبة كبيرة من الأطفال غير ملتحقين بالمدارس

نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في أفريقيا، بحسب الفئة العمرية

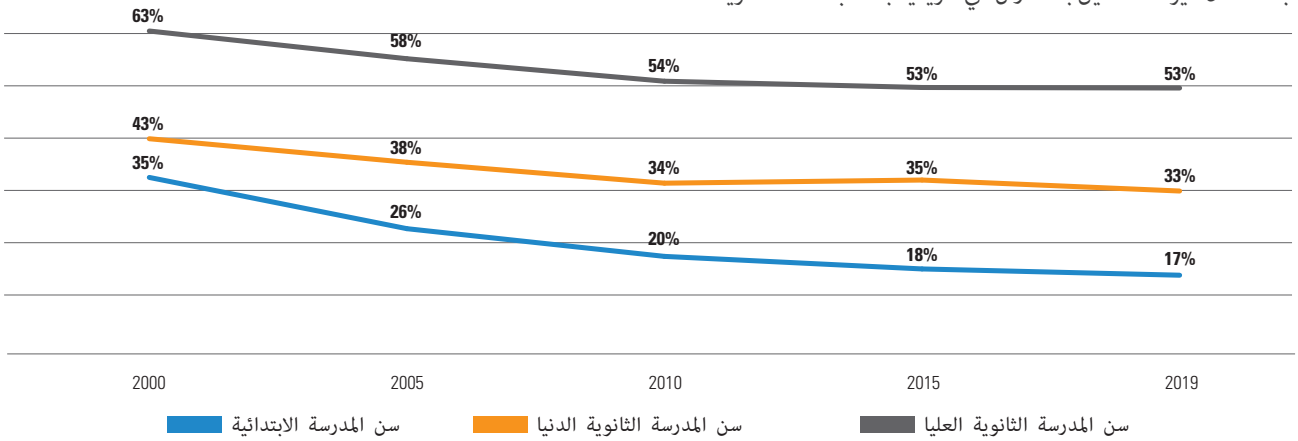

المصدر: الحسابات قائمة على بيانات من معهد الإحصاء التابع لليونسكو

تخصص معظم البلدان الإفريقية أقل من ٢٠ في المائة من موازنتها الوطنية للتعليم.

نصيب التعليم من الإنفاق الحكومي

الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	أكثر من ٢٠ في المائة	١٥ في المائة إلى ٢٠ في المائة	أقل من ١٥ في المائة
أقل من ٢٠ في المائة	إثيوبيا، توغو، تنزانيا	بنن، كوت ديفوار، الكاميرون، غينيا - بيساو، مدغشقر، تشاد	جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جزر القمر، غينيا، موريتانيا، أوغندا
٢٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة	بوركينا فاسو، السنغال، سيراليون، سان تومي وبرينسيبي، إسواتيني، تونس	بوروندي، الكونغو، غانا، كينيا، مالي، موريشيوس، ملاوي، النيجر، زامبيا	جيبوتي، غابون، غامبيا، رواندا
أكثر من ٣٠ في المائة		كابو فيردي، موزامبيق، جنوب أفريقيا	ليبريا، ليسوتو، جنوب السودان، سيشيل، زمبابوي

الحسابات القائمة على بيانات من معهد الإحصاء التابع لليونسكو، وصندوق النقد الدولي